|  |  |
| --- | --- |
| **كلية الادارة والاقتصاد** | College Name |
| **محاسبة** | Department |
| **حسام ياسين محسن** | Full Name as written in Passport |
|  | e-mail |
|  **Professor**  |  **Assistant Professor** |  **Lecturer** |  **Assistant Lecturer**  | Career  |
|  PhD  |  Master  |  |
| **التاثير المستقبلي لانظمام العراق الى منظمة التجارة العالمية في ادارة الايرادات الضريبية والكمركية** | Thesis Title  |
| **2011** | Year |
| **ركزت الدراسة على أحد المواضيع المهمة والمعاصرة، في معظم دول العالم ولا سيما الدول النامية وبالذات العراق، ألا وهو موضوع انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية، والآثار المترتبة على عملية الانضمام، خصوصاً ذات الصلة بإدارة الإيرادات الضريبية والكمركية، فضلاً عن ذلك أهم التحديات التي تواجهها عملية الانضمام. فلقد تناول هذا الجانب الفكري للبحث العوامل الرئيسة في الدراسة، وهو، منظمة التجارة العالمية، من حيث مبادئها، وأهم مهامها، فضلاً عن معطيات النظام الضريبي في العراق ومكوناته الرئيسة، وكذلك مفهوم السياسة الكمركية، وأهم أدواتها، وعلاقة قواعد التقييم الكمركي باتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وجرى عرض موضوع الدراسة على مجموعة من المختصين (أكاديميين ومهنيين) بورشة عمل تفاعلية، أو ما تسمى بمجموعة التركيز(Focus Group)، إذ تم إعتماد دليل لمجموعة التركيز تضمن ثلاثة محاور (استعراض لتجارب دولتي لبنان والأردن- الآثار المالية لعملية الانضمام- التحديات التي ترافق عملية الانضمام). ومن خلال المناقشات التفاعلية، استعمل الباحث التحليل الاقتصادي للاستفادة من المعلومات المستنبطة من مجموعة التركيز. ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من الإستنتاجات من بينها أنهّ تضم اللجنة الوطنية لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية أعضاء من معظم مؤسسات الدولة، تم اختيار أغلبهم في عضوية اللجنة الوطنية كونهم من الدرجات الخاصة، وليس على أساس كفاءتهم المهنية، وهذا يؤشر محدودية فاعليتهم الفنية في جولات التفاوض، والتهيئة لعملية الانضمام. كما أنه رغم توجهات الدولة الى الانفتاح على العالم الخارجي، لا سيما التي تتولى تنظيم الاقتصاد العالمي بجوانبه المختلفة المالية والنقدية والتجارية، مثل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، ومنظمة التجارة العالمية، إلا أنّ التشريعات الضريبية لا تنسجم مع هذه التوجهات الجديدة. ومن بين التوصيات التي رأت الدراسة أهمها أنه من الضروري إعادة النظر بالقوانين الضريبية ولا سيما بقوانين ضرائب الاستهلاك، وبالذات ضريبة المبيعات، لتكون بمثابة تمهيد لضريبة القيمة المضافة، فالعراق بحاجة لمثل تلك الضرائب لمواجهة التغيرات الخارجية، لا سيما المتعلقة بتحرير التجارة، وعملية انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية.**  |  Abstract  |